الأمم المتحدة A/67/PV.99

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٩٩**

الاثنين، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

مشروع المقرر (A/67/L.69/Rev. 1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في البند ١١ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٨٤ و ٨٥، المعقودتين في ١٠ حزيران/يونيه.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر (A/67/L.69/Rev. 1)، المعنون ”تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/67/L.69/Rev. 1؟

اعتُمد مشروع المقرر (المقرر ٦٧/٥٦٢).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف، هل لي أن أذكِّر الوفود بأن شرح المواقف محدد بعشر دقائق وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تدلي بالشرح التالي للموقف بشأن مشروع المقرر A/67/L.69/Rev.1. يسر الولايات المتحدة أن تعتمد الجمعية العامة مقررا بشأن التقرير الهام للأمين العام (A/67/822)، وإن جاء ذلك متأخرا. ونود أن نعرب عن أسفنا لعدم تمكننا من التوصل إلى توافق في الآراء مُرحِّبين بالتقرير، على غرار ما دأبنا على القيام به في السابق. وكما هو الشأن في كثير من الأحيان، فإن التقارير مثل هذا التقرير تغطي مجموعة كبيرة من المواضيع ويمكن أن تتناول مسائل تكتسي حساسية للدول الأعضاء. ونقر بأن بعض المسائل التي أُثيرت في التقرير صعبة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء؛ بل إن بعض الأجزاء من التقرير أثارت نقاشا داخل حكومتنا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الولايات المتحدة كانت على استعداد للنظر في التقرير في مجموعه، والتنويه بالتحليل العام القوي الذي يقدمه، والترحيب به باعتباره إسهاما هاما في الحوار، بينما يقطع المجتمع العالمي الشوط الأخير في جهوده صوب الوفاء بالموعد النهائي لعام ٢٠١٥ للأهداف الإنمائية للألفية. وإذ أن الكثير قد تحقق خلال السنوات الأخيرة في مكافحة الفيروس والإيدز، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويجب علينا أن نكون على استعداد لمناقشة الوباء بصورة عقلانية، وعلى أساس علمي. ومن المؤكد أن فئات رئيسية من السكان، بمن في ذلك الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، والمشتغلون بالجنس، تتصدر ازدياد الوباء في بعض البؤر الحساسة. وبينما نسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متطلعين إلى عملية ما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا أن نقر بحالة الوباء في كل بلد على حدة ونتصدى لها من خلال اتباع نهج قائم على الأدلة وغير تمييزي. وإذا جعلنا من ذلك النهج أساس عملنا، فبمقدورنا معا أن نبني جيلا في مأمن من الإيدز.

السيدة كرايانيديس (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): بينما يسر أستراليا التوصل إلى اتفاق على مقرر (٥٦٢/٦٧) في إطار هذا البند الهام للغاية من جدول الأعمال، فإننا نود أن نعرب عن خيبة أملنا لعدم تمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على النص الذي رحب بتقرير الأمين العام عن المسألة (A/67/822). فالتقرير، الذي أعطانا جميعا من الأسباب ما يدعو للتفاؤل بشأن التقدم المحرز صوب الأهداف المتعلقة ببناء عالم خال من الإيدز، يقدم لنا أيضا توجيهات واضحة بشأن الخطوات التي لا يزال يتعين علينا القيام بها، لا سيما فيما يتعلق بالسكان المعرضين للخطر. ونشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جهوده المتواصلة بشأن الاستجابة للفيروس. وتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان السياسي بشأن الفيروس/والإيدز لعام ٢٠١١ يجب أن يظل أولوية لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير شرحا للموقف.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي، الذي يود الإدلاء ببيان بعد اعتماد المقرر.

السيد بولسن (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنسابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. بادىء ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/67/822) عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب: تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة، الذي اعتمدته الجمعية العام في عام ٢٠١١. ونقدر ما استُعرِضَ من تقدم وما تمت مواجهته من تحديات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف العشرة المحددة زمنيا بحلول عام ٢٠١٥. ونود أن نشدد على أننا نعتبر التقرير متوازنا بتأكيده على أشد البلدان تضررا ومراعاته لخصوصيات مختلف المناطق.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بدعم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والقيم المشتركة للاتحاد الأوروبي للتضامن دعما لضمان ساتفادة الجميع على نحو عادل من العلاج بتقديم الخدمات الصحية الجيدة. وفي إطار علاقة الاتحاد الأوروبي بالبلدان الشريكة، فإنه يولي اهتماما خاصا للبرامج القائمة على الحقوق بغية معالجة الاحتياجات المحددة للسكان الرئيسيين. وإذ أننا لا نريد معارضة التوافق في الآراء في الجمعية على المقرر (٥٦٢/٦٧) المتعلق بتنفيذ اعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز والإعلانين السياسيين بشأن الفيروس/الإيدز، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يود أن يشدد على أننا لا نرى أي مبرر لعدم الترحيب بتقرير الأمين العام، على غرار ما قامت به الجمعية العامة بشأن تقرير

الأمين العام لعام ٢٠١٢ (A/67/822).ومع ذلك، قررنا قبول الاقتراح الداعي إلى الإحاطة علما بالتقرير، وبالتالي إبداء أكبر قدر من مرونتنا بروح من التعاون ووالقبول بالحلول التوفيقية، وبيان الأهمية التي نعلقها على مكافحة الإيدز.

يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن نؤكد من جديد التزامنا بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ودعمنا لجميع الجهات الفاعلة المعنية في التصدي للإيدز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠ عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع القرار (A/67/L.80)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة نظرت في البند ٦٣ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) والبند ١٣ من جدول الأعمال في مناقشة مشتركة في جلستيها العامتين ٢٥ و ٢٦، المعقودتين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وفي جلستها العامة ٢٨، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبي لعرض مشروع القرار.A/67/L.80

السيد غومينديي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف أن أعرض، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، مشروع القرار A/67/L.80، المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥“. وعلاوة على ذلك، تفخر موزامبيق برئاستها تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا.

على مدى العقد الماضي، تم إنقاذ حياة أكثر من مليون شخص، مع تخفيض معدل الوفيات عالميا بنسبة ٢٥ في المائة، وتخفيض معدلات الوفيات في أفريقيا بنسبة ٣٣ في المائة. لقد تم تحقيق ذلك النجاح بالجهود التعاونية للحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمعات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة، والمؤسسات والجهات المعنية الأخرى. في الواقع، فإن البلدان الأفريقية وشركاءها قد حشدت مئات الملايين من الدولارات لزيادة أنشطة مكافحة الملاريا، بما في ذلك الناموسيات الطويلة الأمد والرش الموضعي للأماكن المغلقة والاختبارات التشخيصية السريعة وخليط الأدوية الذي يقوم أساسا على على مادة الأرتيميسينين لعلاج الملاريا. ونتيجة لذلك، فإن تسعة بلدان أفريقية – هي: إريتريا، بوتسوانا، الجزائر، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، وسوازيلند قد حققت بالفعل أو هي في سبيلها إلى الحد من الإصابة بالملاريا بنسبة ٧٥ في المائة، وبلدين إضافيين، هما مدغشقر وزامبيا في طريقهما إلى الحد من ٥٠ إلى ٧٥ في المائة من الإصابات بحلول عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، فإن الحقيقة المرة هي أن مرض الملاريا لا يزال تهديدا عالميا يضر بـ ٩٩ بلدا على الصعيد العالمي، وساهم في وقوع ٥٩٥ ٠٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠١٠. ما زالت البلدان أفريقيا تتحمل النصيب الأكبر من ذلك العبء، حيث تقع فيها ما نسبته ٨١ في المائة من حالات الإصابة بالملاريا في جميع أنحاء العالم؛ و ٩٠ في المائة من وفيات الملاريا تحدث في المنطقة، مع نسبة ٨٦ في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة.

لقد دعم الفريق العامل المعني بالتنسيق التابع لشراكة دحر الملاريا البلدان في الانتهاء من تحليل شامل للثغرات المالية

والبرامجية، مع تقديم التفاصيل عن عجز قيمته ٣,٦ بليون دولار من الموارد اللازمة لتغطية شاملة لأنشطة الأساسية لمكافحة الملاريا في أفريقيا إلى نهاية عام ٢٠١٥. واليوم يفصلنا أقل ن ٨٤٠ يوما عن ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وهو الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى دفعة كبيرة، على النحو الذي بيّنه المبعوث الخاص للأمين العام لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة والملاريا، والذي دافع عنه بقوة رئيس تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، فخامة الرئيس أرماندو إميليو غيبوزا.

يتسم مشروع قرار الأمم المتحدة السنوي بأهمية بالغة لأنه يبعث برسالة حشد إلى البلدان والشركاء الرئيسيين، مثل مصرف التنمية الأفريقي؛ والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والبنك الدولي؛ وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية؛ ومؤسسة بيل وميليندا غيتس وجهات أخرى، من أجل كفالة أننا نضع خطط تمويل مستدام ونكفل إدارة مالية ناجعة، بما في ذلك تحديد الأولويات والمساءلة عن النتائج.

أريد أيضا أن أنوه بإنشاء تحالف القادة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لمكافحة الملاريا

مشروع القرار هذا العام يبرز بعض التحديثات التقنية والتطورات الجديدة منذ العام الماضي. العناصر الجديدة هي على النحو التالي: يحيط علما بالإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا الذي عقد في أبوجا من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، يحث على إدراج البحوث وحلول الإدارة البيئية القائمة على الأدلة والفعالة من حيث التكلفة والملائمة للظروف المحلية في استراتيجيات لمكافحة الملاريا؛ ويعترف بأهمية اتباع نهج متعدد القطاعات لدفع جهود مكافحة الملاريا على الصعيد العالمي؛ ولذلك يتطلع إلى أن يُعرض على الدول الأعضاء إطار العمل من أجل نهج متعدد القطاعات لمكافحة الملاريا الذي وضعته الشراكة من أجل دحر الملاريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بالإضافة إلى هذه التطورات، نود أيضا الحصول على وثيقة تجسد التعديلات التالية، التي أجريت بعد المشاورات.

ينبغي حذف عبارة ”للحوامل“ في السطر الخامس من الفقرة ١٣. ثانيا، في السطر ٤ من الفقرة ٢٧، ينبغي حذف عبارة ”للحوامل والعلاجات المضادة للملاريا لكافة الفئات السكانية“ والاستعاضة عنها بعبارة ”للحوامل والأطفال دون سن الخامسة والأطفال الرضع“.

يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام بشكل قاطع، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، بالتعاون الوثيق مع المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية وبالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتحديدا عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتوخاة لعام ٢٠١٥ في إعلان أبوجا وأهداف خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا والهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

أود أن أعرب عن تقديرنا للممثلين الذين شاركوا في المشاورات على إسهاماتهم ومشاراكاتهم البناءة. كما أننا نشكر الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار، وندعو الوفود الأخرى إلى الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار اليوم.

ونحن نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما كان الحال في السنوات السابقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.80، المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد غيتو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها الوثيقة A/66/L.17، أو تلك التي ذكرت من قبل عند تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: إيطاليا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، سلوفينيا، سورينام، السويد، فرنسا، ليتوانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/67/L.80 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.80، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٦٧/٢٩٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ١٤ و ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/67/L.83)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة عقدت مناقشة مشتركة بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال مع البند ١١٣ من جدول الأعمال والبند ١١٩ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٤٢ و ٤٣، المعقودتين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

قبل أن نمضي قدما، أود إبلاغ الأعضاء بموقف النظر في مشروع القرار A/67/L.83 المعنون ”استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي“. وبسبب التأخير في تقديم النص المتفق عليه، لم يكن هناك وقت كاف للأمانة العامة لكي تنهي إعداد الوثيقة وإصدارها في جميع اللغات الرسمية الست، فضلا عن تعميمها للنظر فيها في الجلسة العامة اليوم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة النص المتفق عليه الوارد في مشروع القرار A/67/L.83 إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، كي يتسنى للجمعية البت في مشروع القرار في تلك الدورة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٤ و ١١٣ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم العمل وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى مشروع القرار A/67/L.82 الذي جرى تعميمه في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال بعنوان ”طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية“

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد اختتمت النظر في البند ١٩ من جدول الأعمال في جلستها العامة ٦١ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ولكي يتسنى للجمعية العامة البت في مشروع القرار المعروض عليها، سيكون من

الضروري إعادة فتح باب نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة النظر في البند ١٩؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء كذلك أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة ٢ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أن تحيل البند ١٩ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية.

بغية تمكين الجمعية العامة من البت على وجه السرعة في مشروع القرار، هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند ١٩ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة وأن تمضي فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع القرار (A/67/L.82)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.41 المعنون ”طرائق عقد الحوار السادس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.82؟

اعتُمد مشروع القرار A/67/L.82 (القرار ٦٧/٣٠٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

مشروع المقرر (A/67/L.81)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد أحالت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ هذا البند الفرعي إلى اللجنة الثانية.

ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة قد وافقت في جلستها العامة ٦٣ المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على النظر في هذا البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة وأن تشرع على الفور في النظر فيه، وأنها اعتمدت المقرر ٦٧/٥٥٥ المعنون ”الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة“

يذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة قد اعتمدت في جلستها العامة ٨٩ المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ المقرر ٦٧/٥٥٩ المعنون ”لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة“ وأنها اعتمدت في جلستها العامة ٩١ المعقودة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ القرار ٦٧/٢٩٠ المعنون ”شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية“

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.81 المعنون ”مجلس الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/67/L.81؟

اعتمد مشروع المقرر (المقرر ٦٧/٥٦٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/67/425/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تم توضيح مواقف الوفود بشأن توصية لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) داخل اللجنة وهي مدرجة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكّر الأعضاء بأنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٣٤/٤٠١، وافقت الجمعية العامة على أنه

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

وأود أيضاً أن أذكّر الوفود بأنه، كذلك وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١، تقتصر تعليلات التصويت على عشر دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

قبل أن نشرع في البت في التوصيات الواردة في تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت فيها بنفس الأسلوب الذي اتبعته اللجنة ما لم يتم إبلاغنا بغير ذلك مسبقا.

معروض على الجمعية العامة اليوم مشروع قرار أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٦ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار.

اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٧/٣٠١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢١ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(أ) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

مشروع القرار (A/67/L.67/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة بشأن البند ١٢١ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ث) في جلستها العامة الأربعين المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا لعرض مشروع القرار A/67/L.17/Rev.1.

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض باسم المجموعة الأفريقية مشروع القرار A/67/L.67/Rev.1 المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي“.

تود المجموعة الأفريقية الإعراب عن تقديرها لجميع الوفود على مشاركتها البناءة وما قدمته من إسهامات في مشروع القرار. ونتوجه بالشكر أيضا إلى رئيس الجمعية العامة على إتاحة المجال للأعضاء لإجراء المزيد من المشاورات والإيضاحات بشأن الجوانب الغامضة في مشروع القرار المهم للغاية هذا. وأشكر أيضا الأمين العام على تخصيص وقته لحضور هذا الاجتماع الهام.

يؤكد مشروع القرار المقدم اليوم من جديد على التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في المجالات الرئيسية للسلام والأمن، فضلا عن التنمية. ويسلّم مشروع القرار بضرورة تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب الصراعات وحلها، والإنذار المبكر، والوساطة، وإدارة الأزمات، وحفظ السلام، وإصلاح القطاع الأمني، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في أفريقيا.

سوف يشمل ذلك بذل جهود لتنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وترحب المجموعة الأفريقية بما يبذله المجلسان حالياً من جهود لعقد اجتماعات مشتركة، ويثني على مجلس الأمن لاجتماعه المنتظر مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر. وتتطلع المجموعة إلى أن يجسد المجلسان بشكل ملموس تصميمهما على مواصلة توطيد شراكتهما الاستراتيجية.

وإذْ لم يتبق إلا أقل من ٨٠٠ يوم على الموعد النهائي المحدد في ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يعترف مشروع القرار بأن أفريقيا لا تزال القارة الوحيدة التي ليست في سبيلها لبلوغ الأهداف. ولذلك يشدد مشروع القرار على ضرورة أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها للتصدي لتحدي القضاء على الفقر والمسائل البالغة الأهمية المتمثلة في إعفاء الديون، وتعزيز المساعدات الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرة الإنتاجية، وخلق فرص التوظيف، فضلاً عن انعدام الأمن الغذائي، والشراكة الزراعية، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، وتحسين صحة الأم، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ة والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة.

وأخيراً، يسلم مشروع القرار بتزايد أهمية الشراكات الاستراتيجية من أجل تنمية القارة الأفريقية. ويعرب مشروع القرار عن التقدير للدور النشط الذي يضطلع به كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تيسير تلك العلاقة الهادفة إلى تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا. وتولي المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة للشراكات الاستراتيجية الراهنة مع شتى البلدان والمناطق، وتحيط عملاً بشكل الشراكة الجديد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سياق المؤتمر الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، المعقود في يوكاهاما، اليابان، في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه. وتود المجموعة الأفريقية أن ترحب بالشراكات الاستراتيجية في سياق أفريقيا والصين، وأفريقيا والاتحاد الأوربي، وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، والقمة الأفريقية العربية، وأفريقيا وتركيا، وأفريقيا والهند، وأفريقيا وكوريا، وتشيد بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.67/Rev.1، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد غيتو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن عن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤهما في الوثيقة A/67/L.67/Rev.1

أو التي ذُكرت أثناء عرضه، أصبحت البلدان التالية من بين مقدمي مشروع القرار: النمسا، والبوسنة والهرسك، وقبرص، والجمهورية التشيكية، ومصر، واستونيا، وفنلندا، واليونان، وهنغاريا، وإيطاليا، ولتوانيا، وماليزيا، والجبل الأسود، ونيوزيلندا، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟ A/67/L.67/Rev.1

اعتمد مشروع القرار A/67/L.67/Rev.1 (القرار ٦٧/٣٠٢)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، الذي يرغب في الكلام شرحاً لموقف وفده بعد اتخاذ القرار.

السيدة أوكاي (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): يسر اليابان أنها انضمت إلى اتخاذ القرار ٦٧/٣٠٢ بتوافق الآراء، في إطار البند الفرعي (أ) من البند ١٢١ من جدول الأعمال المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي“.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنتوجه بالشكر إلى إريتريا على عرض مشروع القرار، وإلى سوازيلاند على عملها الدؤوب ونجاحها في تيسير المفاوضات بشأن نص القرار.

لا جدال في الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تعزيز السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة في أفريقيا. نحن نقدر جميعاً حاجة هذين الكيانين إلى العمل معاً من أجل تعزيز الفعالية. وبتلك الروح رحبت اليابان ترحيباً مخلصاً بمشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي بوصفها أحد منظمي مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا منذ عام ٢٠١٠، إلى جانب الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والحكومة اليابانية. ونحن على اقتناع تام بأن مؤتمر طوكيو الخامس، وهو المؤتمر الأخير، الذي عُقِد على مستوى رؤساء الدول في يوكوهاما، اليابان، في حزيران/يونيه، قد أتاح منبرا فريدا لشراكة عميقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونود أن نوجه انتباه الجمعية إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر طوكيو الخامس قد عمت على الدول الأعضاء (A/67/938، المرفق ١)، وفي طيها رسالة بتوقيع كل من المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي والممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة.

ونود أن نشيد مرة أخرى بتنامي الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ولن تبرح اليابان ملتزمة التزاماً قوياً بتعزيز التعاون بين الهيئتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لقد وصلنا الآن إلى لحظة بارزة في جدول الأمم المتحدة. وبانتهاء الدورة السابعة الستين للجمعية العامة، نعرب عن امتنانا لرئيس هذه الهيئة،

معالي السيد فوك يريميتش، ونواب الرئيس، ورؤساء اللجان، وغيرهم ممن ساعدوا في تيسير عمل الجمعية خلال عام حافلً.

أشكر مجددا معالي السيد فوك يرميتش على الدينامية الكبيرة التي أضفاها على المنصب. عندما انتخب رئيسا، كان قبل شهر واحد من عيد ميلاده السابع والثلاثين، مما جعله أحد أصغر الذين شغلوا هذا المنصب على الإطلاق. إنني على يقين من أنه يشعر الآن أنه أكثر شيوخة بكثير من سن ٣٨ عاما. ترؤس أعمال ١٩٣ دولة عضوا يصيب المرء بالشيخوخة.

خلال العام الماضي، حققت الجمعية العامة عددا من الإنجازات الهامة على صعيد مجموعة من المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عقدت الجمعية العامة أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق بشأن سيادة القانون واعتمدت إعلانا تطلعيا وبعيد الأثر بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. واعتمدت الجمعية العامة أيضا معاهدة لتجارة الأسلحة، هي أول معاهدة دولية على الإطلاق لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية. كان هذان في الواقع إنجازين هامين. وإجمالا، اتخذت الجمعية العامة أكثر من ٣٠٠ قرار بشأن تعزيز المنظمة ذاتها.

كما عقدتم، سيدي، عددا من المناقشات المواضيعية والحوارات بشأن تنظيم المشاريع، والثقافة، وعدم المساواة، وفي الأسبوع الماضي، بشأن المسؤولية عن الحماية، وهي مبادرة حسنة التوقيت تماما. وجددت الجمعية العامة أيضا جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وتزامنت الدورة السابعة والستين مع فترة مليئة بالتحديات بالنسبة للمجتمع الدولي. وانبرت الجمعية العامة إلى العمل عندما كان مجلس الأمن منقسما بشأن سوريا.

وواصلت الجمعية العامة أيضا مكافحة الآثار التي طال أمدها للأزمة الاقتصادية العالمية.

وبدأت الدول الأعضاء أيضا المناقشات البالغة الأهمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووضع مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وخلال الدورة السابعة والستين، قمنا أيضا بإغلاق قاعة الجمعية العامة من أجل أعمال التجديدات التي تمس الحاجة إليها. أود أن أشكر الدول الأعضاء على دعمها المتواصل للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

ومرة أخرى، أشكر جميع الذين ساعدوا، خلال الدورة السابعة والستين، على إرساء الأسس اللازمة لتحقيق إنجازات في السنوات القادمة. وأتطلع إلى القيادة القديرة للسفير جون آش خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للنهوض بهذا العمل الهام من أجل مصلحة الشعوب التي نعمل هنا من أجلها. أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ١٢١ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ق) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

مشروع القرار (A/67/L.79)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ١٢١ من جدول الأعمال

وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) في جلستها العامة الأربعين المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا ليعرض مشروع القرار A/67/L.79.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بعرض مشروع القرار A/67/L.79 بالنيابة عن أستراليا، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو، جزر مارشال، الرئيس الحالي لمنتدى جزر المحيط الهادئ، البلد الذي ترك كرم استضافته لآخر اجتماعات المنتدى انطباعا مثيرا لدى جميع الذين حضروا.

مضى الآن ٤٢ عاما على إنشاء منتدى جزر المحيط الهادئ. من المثير للدهشة أن نتذكر أنه، آنذاك، لم يكن سوى ثلاث من دولنا الأعضاء، وبلد واحد من بلدان منطقة المحيط الهادئ، أعضاء في الأمم المتحدة. في الواقع، لم تكن دول كثيرة قد نالت استقلالها بعد. واقع اليوم مختلف تماما. أربع عشرة دولة من دول المحيط الهادئ أعضاء في الأمم المتحدة، وفي الشهر الماضي، رحبنا في نيويورك بأحدثها، البعثة الدائمة لكيريباس المنشأة حديثا.

يعلم أعضاؤنا، الذين يمثلون بعضا من أصغر المجتمعات في العالم، أنه بصرف النظر عن الحجم والموقع الجغرافي، فإن منطقتنا لا يمكن أن تكون شاهدا سلبيا للمناقشات المتعلقة بتغير المناخ والمحيطات ومصائد الأسماك والتنمية المستدامة، التي لنتائجها آثار هائلة بالنسبة لشعوبنا.

ما فتئت الأمم المتحدة شريكا هاما لمنطقة المحيط الهادئ في سعينا إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. لكن يمكن عمل المزيد لتحسين نطاق هذا الدعم ومجالات تركيزه وفعاليته، وفي هذا الصدد نشيد إشادة خاصة وبالغة بالعمل المشترك غير المسبوق الذي يضطلع به الأمين العام مع منطقتنا، بما في ذلك عقد عدة اجتماعات مع قادة جزر المحيط الهادئ، وإصدار بيانيين مشتركين وزيارة فعلية إلى المنطقة في عام ٢٠١١. إن هذا الاهتمام المتواصل محل ترحيب كبير من جانبنا. ونتطلع، خلال السنة القادمة، إلى ترجمة هذه المناقشات إلى تحسينات عملية في مشاركة الأمم المتحدة على أرض الواقع. يوفر مشروع القرار هذا أساسا متينا للمضي قدما بهذه المشاركة.

مرة أخرى، أود أن أشكر العديد من الأصدقاء في الأمم المتحدة، الذين أظهروا عن طريق مشاركتهم في تقديم مشروع القرار هذا، دعمهم وتضامنهم معنا اليوم. أقدم مشروع القرار هذا إلى الجمعية العامة للنظر فيه بصورة جماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/67/L.79، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد غيتو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/67/L.79 أو التي سبق ذكرها خلال عرضه، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: بلجيكا، البوسنة والهرسك، شيلي، قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، فنلندا، جورجيا، الهند، هنغاريا، إسرائيل، الجبل الأسود، ناورو، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سنغافورة، فرنسا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.79؟

اعتُمد مشروع القرار A/67/L.79 (القرار ٦٧/٣٠٣).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ق) من البند ١٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في ما يتعلق بهذا البند، تلقيت رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ من ممثل أذربيجان. طلب ممثل أذربيجان إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إرجاء النظر في هذا البند وأن تدرج في مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والستين بندا بعنوان ”الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان“؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٠ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها على أساس ألا تنظر الجمعية في هذا البند حتى إشعار آخر.

وفيما يتصل بهذا البند، فقد تلقيت مذكرة شفوية مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة تطلب فيها إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إدراج البند المعنون ”مسألة جزيرة مايوت القمرية“ في مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البنود ٤٣ إلى ٤٨ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلام والأمن الدوليين

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أن تدرج البنود من ٤٣ إلى ٤٨ في جدول أعمال الدورة السابعة والستين، وفقا للفقرة ٤ (ب) من مرفق قرارها ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وفي القرار ٣١٦/٥٨، قررت الجمعية العامة أن تظل تلك البنود على جدول الأعمال للنظر فيها لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار. وبالتالي، فقد أُدرجت هذه البنود في مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والستين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود من ٤٣ إلى ٤٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة السابعة والستين.

أفهم أنه سيكون من المستحسن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في البند ١٢٦ من جدول الأعمال وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها الثامنة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة السابعة والستين.

أفهم أنه سيكون من المستحسن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في البند ١٤٨ من جدول الأعمال وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها الثامنة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٤٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٢ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة السابعة والستين.

أفهم أنه سيكون من المستحسن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في البند ١٥٢ من جدول الأعمال وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها الثامنة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في هذا البند بصورة مشتركة مع البندين ١٤ و ١١٣ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين المعقودتين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وقبل المضي قدما في عملنا، أود أن أبلغ الأعضاء عن حالة النظر في مشروع القرار A/67/L.84، المعنون ”تمديد العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة المعنية بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان“. فنظرا للتأخر في تقديم النص، لم يكن هناك وقت كاف للأمانة العامة لتجهيز هذه الوثيقة المطولة وإصدارها بجميع اللغات الست وتعميمها للنظر فيها خلال جلسة اليوم العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تحيل النص المتفق عليه الوارد في مشروع القرار A/67/L.84 إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين لكي تبت الجمعية في مشروع قرار في تلك الدورة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٩ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

بنود جدول الأعمال المتبقية للنظر فيها أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن بنود جدول الأعمال التالية، التي تم النظر فيها في جلسات سابقة، لا تزال مفتوحة للنظر أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة: البنود ٩ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ (ب) و (ح) و ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و ٧٠ (أ) إلى (ج) و ٩٤ (ب) و ١٠٦ و ١٠٧ و ١١٠ (أ) و (ب) و ١١١ (و) و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٨ (أ) و (ب) و ١١٩ و ١٢١ (ب) و (ط) و (ع) و (ف) و (ت) و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٨ (أ) إلى (ص) و ١٢٩ إلى ١٤٧ و ١٤٩ إلى ١٥١، و ١٥٣ إلى ١٥٧ و ١٥٨ (أ) و (ب) و ١٥٩ إلى ١٦٤ و ١٧١.

وكما يعلم الأعضاء، فقد تم إدراج هذه البنود في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة باستثناء البند الفرعي (ب) من البند ١١٠ من جدول الأعمال، المعنون ”انتخاب ثلاثين عضوا في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي“؛ والبند الفرعي (ب) من البند ١١٨ من جدول الأعمال، المعنون ”دور منظومة الأمم المتحدة المركزي في إدارة الشؤون العالمية“، والبنود الفرعية (أ) و (ب) و (ط) و (ع) و (ف) و (ق) و (ت) من البند ١٢١ من جدول الأعمال، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى“؛ والبنود الفرعية (أ) إلى (د) و (ط) و (ك) و (م) إلى (ع)، و (ف) من البند ١٢٨ من جدول الأعمال، المعنون ”التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات“، والبند ١٣٨ من جدول الأعمال، المعنون ”نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة“، والبند ١٣٩ من جدول الأعمال، المعنون ”تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية“، والبند ١٤٥ من جدول الأعمال، المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود ٩ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ (ب) و (ح) و ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و ٧٠ (أ) إلى (ج) و ٩٤ (ب) و ١٠٦ و ١٠٧

و ١١٠ (أ) و (ب) و ١١١ (ط) و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٨ (أ) و (ب) و ١١٩ و ١٢١ (ب) و (ط) و (ع) و (ف) و (ت) و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٨ (أ) إلى (ص) و ١٢٩ إلى ١٤٧ و ١٤٩ إلى ١٥١ و ١٥٣ إلى ١٥٧ و ١٥٨ (أ) و (ب) و ١٥٩ إلى ١٦٤ و ١٧١ في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إدراج البنود ٩ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ (ب) و (ح) و ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و ٧٠ (أ) إلى (ج) و ٩٤ (ب) و ١٠٦ و ١٠٧ و ١١٠ (أ) و (ب) و ١١١ (ط) و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٨ (أ) و (ب) و ١١٩ و ١٢١ (ب) و (ط) و (ع) و (ف) و (ت) و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٨ (أ) إلى (ص) و ١٢٩ إلى ١٤٧ و ١٤٩ إلى ١٥١ و ١٥٣ إلى ١٥٧ و ١٥٨ (أ) و (ب) و ١٥٩ إلى ١٦٤ و ١٧١ في مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هذه هي آخر مرة أخاطب فيها الجمعية العامة بصفتي رئيسها. وأود أن أدلي بخطابي من على المنصة، واقفا أمام الجمعية.

لقد نلت عظيم الشرف بترؤس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وغمرتني مشاعر التواضع حقا بالفرصة التي أتيحت لي لخدمة العالم بالنيابة عن بلدي. فبعد مرور سبعة عقود على كوننا من الأعضاء المؤسسين للمنظمة في أعقاب الانتصار العظيم على الفاشية وبعد ٢٠ عاما على خروجنا من هذه القاعة فيما سقط بلدنا في دوامة حرب أهلية شرسة، وقفنا بكل فخر على المسرح العالمي مرة أخرى، مدعومين بالثقة التي أولتنا إياها الدول الأعضاء. وقد بذلت قصاري جهدي من أجل أداء مهام منصبي على قدر استطاعتي وممارسة سلطتي باستقامة وإنصاف وخدمة قضية الأمم المتحدة بأمانة.

قدم سعادة السيد أوزفالدو أرانيا، ممثل البرازيل، واحدا من أروع الأوصاف للمنظمة في يومه الأخير رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين في عام ١٩٤٧.

إن كلماته ملهمة اليوم بقدر ما كانت يوم قالها. قال إن الأمم المتحدة،

> ”ترمز إلى النظام الجديد، القائم على الاتفاق السلمي، والتفاهم، والنقاش الحر، والقرار الحر، والمسؤولية المشتركة والمتساوية للشعوب. إنها هيئة الرأي العام العالمي“. (A/PV.128، صفحة ١٤٤٢).

وأود أن أشكر كل من ساعدني على تنفيذ جدول أعمال الدورة السابعة والستين: وفي المقام الأول، ممثلو ١٩٣ دولة في هذه القاعة، ولا سيما نواب الرئيس ورؤساء اللجان الرئيسية، إلى جانب الميسرين الذين عينتهم على مدار العام الماضي. وأود أيضا أن أشكر الأشخاص الذين يعملون بجد في مختلف أفرع الأمانة العامة على ما قدموه من دعم ومساعدة، وخصوصا إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المترجمين الشفويين وموظفي المراسم وأفراد الأمن.

لقد عزز فريقي المتعدد الجنسيات مجموعة من المستشارين الصرب المتفانين، الذين عملوا جنبا إلى جنب مع دبلوماسيين من ذوي الكفاءات الرفيعة معارين من عواصمهم. واسمحوا لي أن أنوه بحرفيتهم ومثابرتهم، وأشكرهم على مساهماتهم القيمة.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن خالص امتناني للأمين العام على ما قدمه من مشورة وتوجيه قيمين طوال فترة ولايتي. لقد كان لي الشرف أن أعمل معه خلال ال ١٢ شهرا الماضية، وأغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة صادقة بقيادته

المتحمسة للأمم المتحدة. ويمثله الآن في هذه القاعة صديقي العزيز نائب الأمين العام، يان الياسون، أحد أكفأ الدبلوماسيين الذين التقيت بهم في في حياتي المهنية. وأود أن أشكره على دعمه ومساندته القويين للأمين العام في قيادته للمنظمة.

خلال هذه الدورة، اعتمدت الدول الأعضاء ما يقرب من ٩٠ مقررا خطيا وشفويا وحوالي ٣٠٠ قرار. ويتعلق أحد أهم هذه القرارات بنص معاهدة تجارة الأسلحة التاريخية (القرار ٢٣٤/٦٧ ألف وباء)، أول صك ملزم قانونا يتم التفاوض بشأنه على الإطلاق في الأمم المتحدة لوضع معايير عامة في مجال نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي. من شأن تلك الوثيقة القوية القابلة للتنفيذ تعزيز الشفافية في صناعة الأسلحة؛ وإلزام البائعين بتقديم تقييم حول ما إذا كان نشاطهم التجاري قد ييسر التعدي على حقوق الإنسان أو انتهاك القانون الإنساني، وتعزيز آليات الإبلاغ والمساءلة. وأحث بكل احترام الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة تجارة الأسلحة أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة من أجل الإسراع بدخولها حيز النفاذ.

في الذكرى الخامسة والستين لاتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) ألف وباء، بإقامة دولتين لشعبين في الأراضي المقدسة، كان لي شرف ترؤس الجلسة التاريخية للجمعية العامة (A/67/PV 44) التي صوتت فيها الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة من أجل منح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة (القرار ١٩/٦٧). لقد ساعد في تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين في أعقاب ذلك. وأغتنم هذه الفرصة لأحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين بعملية السلام على التكاتف في خدمة قضية مشتركة، وبالتالي إنهاء حقبة من العداء الشديد في الشرق الأوسط. تشكل فظائع الماضي حتما هويتنا، لكن إن لم نكن مستعدين للتخفيف من حدتها والتغلب عليها في نهاية المطاف، فليس من المرجح أن يكون المستقبل مختلفا. وأعتقد أن المحادثات التي تجري الآن تمثل أفضل فرصة على مدى جيل لتحقيق تسوية عادلة وشاملة، وتمكين دولتين أبيتين من البدء أخيرا في العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

والإنجاز البارز الآخر للدورة السابعة والستين هو القرار التاريخي بشأن الأمم المتحدة والإدارة الاقتصادية العالمية (القرار ٢٨٩/٦٧). للمرة الأولى، تحدد الدول الأعضاء شروطا أساسية للتفاعل المرن والمنتظم في الجمعية العامة بين الأمم المتحدة وبلدان مجموعة العشرين والبلدان غير الأعضاء في مجموعة العشرين، فضلا عن المنظمات المالية الدولية. وبالتالي سوف تكون هذه القاعة، من الآن فصاعدا، بمثابة محفل شامل لتبادل الآراء، وتقاسم المعلومات والتفكير في الشواغل المشتركة بشأن القضايا المالية والتجارية. سوف يكمل هذا الجهود المتعددة الأطراف المبذولة حاليا لإنشاء ما سماه تقرير قدمه الأمين العام مؤخرا ”إطار الإدارة الاقتصادية العالمية الأكثر شمولا وتشاركية“ (A/67/769، الفقرة ٥٨).

كتب الأديب الأيرلندي العظيم جورج برنارد شو ذات مرة يقول،

> ”إن البشر الذين يمضون قدما في هذا العالم هم الذين يبادرون ويبحثون عن الظروف التي يريدونها، وإن لم يعثروا عليها، صنعوها“.

ولتهيئة هذه الظروف، التي من شأنها رفع حيوية الجمعية العامة، منحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبل عقد ولاية لرئيس الجمعية العامة لاقتراح مواضيع للمناقشات المواضيعية بشأن القضايا ذات الأهمية الحاسمة. وخلال الجزء الأخير من الدورة السابعة والستين، عقدت أكثر من عشرة من هذه المناسبات. أعتقد أن كلا منها أتاح لنا فرصة فريدة لتبادل الآراء، بوصفنا متساويين في السيادة، بشأن المواضيع الرئيسية التي تؤثر على المجتمع الدولي ككل. وأنا فخور بأن عددا قياسيا من البلدان شارك فيها، وهي تشعر بالتمكين من

المجاهرة برأيها وعرض حالاتها، والاستماع إلى ردود صريحة ومفتوحة. لقد حطمنا معا عددا من المحرمات، وتأكدنا من أنه لن تكون هناك مواضيع محرمة في الجمعية العامة. وأعتقد أن الاضطلاع بدور أكثر بروزا في إدارة الشؤون العالمية من شأنه أن يساعد هذا البرلمان العالمي.

وبالإضافة إلى ما نصت عليه قرارات محددة، عقدت مناقشات مواضيعية حول العدالة الجنائية الدولية، والحل السلمي للصراعات في أفريقيا، والتنمية المستدامة وتغير المناخ، والثقافة، وتنظيم المشاريع، والتعليم، وعدم المساواة الاجتماعية، ومؤخرا، وكالات التصنيف الائتماني. كان بعض هذه المناقشات مناسبات ذات أهمية بالغة لم تتسم بالمشاركة الرفيعة المستوى للدول الأعضاء فحسب، بل وأتاحت أبرز منبر في العالم لكبار صناع الرأي والزعماء الدينيين والفنانين والأكاديميين والرياضيين والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي.

وكانت أبرز حالات فشل المجتمع الدولي خلال الدورة السابعة والستين هي مأساة سوريا المستمرة. أشعر بالخجل الشديد لأننا لم نتمكن من التوصل إلى طريقة لوقف هذه المجزرة في تلك الأرض الأبية العتيقة، يتواصل ارتفاع عدد القتلى مع كل ساعة تمر، ويتواصل ارتفاع عدد اللاجئين والمشردين داخليا. ينهار النسيج الاجتماعي في البلد. أغلقت المدارس أبوابها والمستشفيات تعمل بدون أدوية. استمرار عسكرة الحالة يزيد معاناة الشعب السوري ويعزز الذين يسعون إلى إنشاء إقطاعيات على أساس عرقي أو طائفي. لوضع حد لقتال الأخوة، يجب أن نعقد حوارا سياسيا رفيع المستوى. علينا جمع الطرفين معا وحملهما على التحدث مع بعض وجها لوجه. وتحقيقا لهذه الغاية، أعتقد أن علينا الضغط بدرجة أكبر من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام معني بسوريا، وأن ندعم بكل إخلاص جميع المبادرات التي تحول دون تفاقم الكارثة.

ليست سوريا سوى أحدث شرخ يظهر في النظام الدولي. في الآونة الأخيرة، يتزايد كل من كم وتواتر بؤر التوتر. أصبحت مشاكلنا أكثر تعقيدا وأدت إلى زيادة في الشعور العام بعدم اليقين بشأن مستقبلنا.

تواجه البشرية اختبارا ذا أبعاد غير مسبوقة – أزمة وجودية تختلف عن أي أزمة شهدها العالم عبر تاريخه الطويل والمضطرب. نحن في خضم فترة ذات نتائج كبيرة، إذ إنها تتسم بتزايد عدم الاستقرار الاقتصادي وبارتفاع مستويات التفاوت الاجتماعي وبدوامة التدهور البيئي. إن طلباتنا المتعلقة بالزراعة والطاقة في ارتفاع حاد؛ وإمكانية حصولنا على المياه النظيفة تتناقص؛ وديون الدول تزداد؛ وأعداد السكان في انفجار؛ والبطالة في صفوف الشباب ترتفع؛ والقلنسوات الجليدية القطبية تذوب وحالات الجفاف أصبحت أمرا مألوفا. وتتضرر جميع الدول بصورة متزايدة، وليس بوسع أي منها أن تأمل في إيجاد حل لهذه التحديات بمفردها.

وفي ظل هذه الخلفية، اجتمع قادة العالم في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، لوضع الأسس التي تستند إليها خطة ما بعد عام ٢٠١٥. واتفقوا على العمل بشكل شامل على إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية – الاجتماعي والاقتصادي والبيئي – في بوتقة تنمية متسقة ومستدامة بصورة تامة. وأناطوا بالجمعية العامة ولايات إضافية.

وخلال الدورة السابعة والستين، اتخذنا الخطوات الأولى الضرورية للوفاء بها. فقد أنشأنا الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة؛ واتفقنا على شروط لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة لتقديم خيارات تمويلها؛ وحققنا توافقا في الآراء بشأن إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى لرصد تنفيذها. وأنا فخور جدا بتلك الإنجازات. فقد أرست الأسس اللازمة التي

بالاستناد إليها يمكن الآن البدء في مناقشة مسائل جوهرية. وأمام الجمعية العامة أقل من ٨٥٠ يوما للقيام بذلك.

وأعتقد أنه لا يزال هناك عدم فهم في أوساط معينة للنطاق الواسع جدا لهذه المهمة. وربما تكون أكثر المهام صعوبة في تاريخ الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وتتجه الأنظار جميعها الآن إلى هذه القاعة بحثا عن القيادة، ويجب على هذه القاعة الآن أن تلبي نداء البشرية القَلِقَة.

هذه هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تملك شرعية لا جدال فيها للتصرف باسم جميع الدول ذات السيادة. وإذا لم تضع البارامترات لانتقال عالمي إلى الاستدامة، فلن نستطيع المضي قدما. وستنهار الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وستزداد التوترات الاجتماعية وسيمضي التغير المناخي الضار قدما بدون مواجهة. وسوف نترنح لنصبح عالما يهوي إلى دوامة قد لا يخرج منها أبدا.

وأعتقد أن هذا هو الوقت المناسب كي نتخلص من الشعور بالرضا عن النفس، ونتخلى عن العادات القديمة التي تعزز الوضع الراهن. لقد آن الأوان لنعيد تعريف جوهرالتقدم البشري كي نحوّل الأمر الذي لم يكن منذ فترة ليست بطويلة جدا إلا حلما بعيدا المنال إلى حقيقة واقعة بالنسبة للبشرية جمعاء. وهي الفرصة الأخيرة لرسم مسار نحو تحقيق مستقبل أكثر أمنا واستدامة.

فلن تكون هناك فرصة ثانية – لن يكون هناك ”مرة قادمة“، ولا ”عملية ترميمية“. يجب ألا نفوت هذه الفرصة بدافع الخوف أو التكتم أو انعدام الثقة أو ألشك أو أي شيء آخر قد يثبطنا. وإذ نشرع في هذه الرحلة المحتومة، أعتقد أن علينا أن نستلهم مما كتب الأمين العام العطيم داغ همرشولد ذات مرة قبل وفاته بوقت ليس بطويل:

”لا تنظر إلى الأسفل أبدا لتتفحص الأرض قبل أن تخطو خطوتك التالية؛ فلن يجد الطريق الصحيح إلا مَن واصل النظر إلى الأفق البعيد بثبات... لا تتخل على الإطلاق عن مسعاك ومعتقداتك من أجل تحقيق السلام والهدوء.“

اللهم بارك في الممثلين المجتمعين في هذه القاعة، أللهم بارك في خلفي، السيد جون آشي، اللهم بارك الله في منظمة الأمم المتحدة.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

التزام الصمت دقيقة واحدة للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نحن نشارف الآن على نهاية الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. أود أن أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة دقيقة مع التزام الصمت للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة السابعة والستين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وقبل أن نمضي قدما، أود أن أدعو إلى المنصة الرئيس المنتخب للدورة الثامنة والستين، سعادة السيد جون آشي، لأسلمه المطرقة.

أعلن اختتام الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.